



إيقاف مجازر غزة هدنة مؤقتة ضمن حروب متواصلة في المنطقة لا تنهيا سوى حركة عمالية اشتراكية وامة قوية

ما بعد تعديل قانون الأحوال الشخصية في العراق مرحلة جديدة في النضال النسوي التحرري

مع كتلة تيارات الإسلام السياسي الشيوعي، التي اشتعلت امرا هذين القانونين بإمرار تعديل قانون الأحوال الشخصية، هو نفسه نمط عمل بعثي وطائفي، وشوفايني قومي، بالذم من نساء وأطفال العراق عموما وبالأخص نساء وأطفال مناطق وسط وجنوب العراق التي تهيمن عليها تقاليد وسطوة الطائفية الشيعية.

مع كتلة تيارات الإسلام السياسي الشيوعي، التي اشتعلت امرا هذين القانونين بإمرار تعديل قانون الأحوال الشخصية، هو نفسه نمط عمل بعثي وطائفي، وشوفايني قومي، بالذم من نساء وأطفال العراق عموما وبالأخص نساء وأطفال مناطق وسط وجنوب العراق التي تهيمن عليها تقاليد وسطوة الطائفية الشيعية.

مع كتلة تيارات الإسلام السياسي الشيوعي، التي اشتعلت امرا هذين القانونين بإمرار تعديل قانون الأحوال الشخصية، هو نفسه نمط عمل بعثي وطائفي، وشوفايني قومي، بالذم من نساء وأطفال العراق عموما وبالأخص نساء وأطفال مناطق وسط وجنوب العراق التي تهيمن عليها تقاليد وسطوة الطائفية الشيعية.

اشير هنا الى امرين فقط، اولاً، ان هذا الاتفاق البرلماني هو من النمط الداعشي، والفاشي البعثي، والشوفايني القومي، وسيفيق في وجدان البروليتاريا والنساء والتحرريين في العراق بوصفه كذلك وكعمل عدائي فاضح ضدهم، غير انه وفي الوقت ذاته جرد هذا العمل العدائي البرلماني من نعمات الاختباء وراء الهالة البرلمانية حيث جروا بأنفسهم البساط من تحت اقدامهم واقدام المدافعين بقية في ص 3

اشير هنا الى امرين فقط، اولاً، ان هذا الاتفاق البرلماني هو من النمط الداعشي، والفاشي البعثي، والشوفايني القومي، وسيفيق في وجدان البروليتاريا والنساء والتحرريين في العراق بوصفه كذلك وكعمل عدائي فاضح ضدهم، غير انه وفي الوقت ذاته جرد هذا العمل العدائي البرلماني من نعمات الاختباء وراء الهالة البرلمانية حيث جروا بأنفسهم البساط من تحت اقدامهم واقدام المدافعين بقية في ص 3

اشير هنا الى امرين فقط، اولاً، ان هذا الاتفاق البرلماني هو من النمط الداعشي، والفاشي البعثي، والشوفايني القومي، وسيفيق في وجدان البروليتاريا والنساء والتحرريين في العراق بوصفه كذلك وكعمل عدائي فاضح ضدهم، غير انه وفي الوقت ذاته جرد هذا العمل العدائي البرلماني من نعمات الاختباء وراء الهالة البرلمانية حيث جروا بأنفسهم البساط من تحت اقدامهم واقدام المدافعين بقية في ص 3

اضراب المعلمين أمام مكتب الأمم المتحدة في السليمانية احتجاجاً على تأخير الرواتب



تجمع بعض المعلمين المحتجين يوم (28-1-2025) أمام مكتب الأمم المتحدة في السليمانية ونصبوا خيمة، وهم مستمرون بالاضراب لغاية اعداد هذا التقرير وذلك احتجاجاً على عدم صرف الرواتب او قطعها بذريعة الادخار وكذلك إيقاف صرف المخصصات وعدم تعيين المحاضرين العاملين بالمجان والعقود وغيره. وان المجتمعين باتوا يضربون عن الطعام وهم معتمدين في الخيمة في ظل طقس الشتاء البارد.

هذه ليست المرة الأولى التي تظهر مشكلة الرواتب في كوردستان، ان هذه المشكلة بانت مستمرة على مدار أكثر من عشر سنوات و تحديداً منذ (2014). لقد قامت حكومة إقليم كوردستان بتأخير صرف رواتب الموظفين والعمال والمتقاعدين وعموم منتسبي القطاع العام او عدم صرف الرواتب بذريعة

هذه ليست المرة الأولى التي تظهر مشكلة الرواتب في كوردستان، ان هذه المشكلة بانت مستمرة على مدار أكثر من عشر سنوات و تحديداً منذ (2014). لقد قامت حكومة إقليم كوردستان بتأخير صرف رواتب الموظفين والعمال والمتقاعدين وعموم منتسبي القطاع العام او عدم صرف الرواتب بذريعة

هذه ليست المرة الأولى التي تظهر مشكلة الرواتب في كوردستان، ان هذه المشكلة بانت مستمرة على مدار أكثر من عشر سنوات و تحديداً منذ (2014). لقد قامت حكومة إقليم كوردستان بتأخير صرف رواتب الموظفين والعمال والمتقاعدين وعموم منتسبي القطاع العام او عدم صرف الرواتب بذريعة

وقف احتجاجية في ساحة التحرير تطالب بإطلاق رواتب موظفي الإقليم



نظم عدد من موظفي إقليم كوردستان وتجمع المنتفضين الثوريين في العراق إضافة إلى عدد من الناشطين والناشطات، ووقف احتجاجية في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد، تطالب بإطلاق رواتب الموظفين في إقليم كوردستان، وتوطين الرواتب على المصارف الاتحادية، كما طالب المحتجون بصرف الرواتب المدخرة وغير المصروفة منذ العام 2014، وذلك والتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان لزيادة الضغط على الجهات الحكومية لإعادة النظر في التعديلات، فضلاً عن دعوة جميع القوى السياسية والاجتماعية والمدنية إلى توحيد الجهود لمواجهة ما وصفه بـ"التشريعات المهينة"، مشيراً إلى "إنشاء عيادة قانونية مجانية لتقديم الدعم والاستشارات القانونية للنساء المتضررات من التعديلات".

بصد وقف اطلاق النار في غزة

بيان منظمة البديل الشيوعي في العراق

تصاعد الاحتجاجات العمالية في إيران

حقوق المرأة العراقية في ظل حكومة الفصائل الإسلامية المسلحة

لقاء السوداني و كيبير ستارمر - والنفاق الذكوري!

الامراض النفسية وعلاجها من منظورين مختلفين

حسن الصعيب: من بين المشاكل التي تعاني منها النقابات والأحزاب التقدمية هو ضعف استنادها على النظرية الماركسية، تحويل اغتصاب الصغيرات والتحرش بهن من جريمة الى قانون

يسقط التعديل الرجعي لقانون الاحوال الشخصية

بيان منظمة البديل الشيوعي في العراق

من استبعاد النساء وارتكاب جرائم تزويج الصغيرات وبسط هجماتهم في مختلف مناحي حياة النساء الشخصية والعامة، وقتل آمال الأطفال في التمتع بحياة حرة وسعيدة، بالإضافة الى تعميق وتوسيع الانقسام الطائفي داخل المجتمع.

لقد تشكل تحالف 188 المناهض لتسريع هذا القانون قبل اشهر من الان، وقام بنشاطات ونشاطات كثيرة، الا انه لم يحقق هدفه بمنع امرار تعديل القانون، وذلك بالدرجة الاساس بسبب اصرار القوى البرجوازية الإسلامية الحاكمة ومصالحها السياسية والايديولوجية المتجذرة في تشريع تعديل القانون، والصفقات المفضوحة المعادية للنساء للكتل البرلمانية من مختلف التوجهات القومية والإسلامية وغيرها، مع كتل الإسلام السياسي الشيعي لإمرار التعديل. لقد بينت هذه التجربة مدى الأضرار التي الحققتها أوهام الاستناد بالبرلمانيين واطراف داخل الحكومة، بالنضال ضد تمرير مشروع تعديل القانون.

صوت البرلمان يوم 21 / 1 / 2025 على تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، ضمن مجموعة أخرى من القوانين وهي قانون العفو العام وقانون إعادة العقارات الى اصحابها، وذلك في صفقة بين القوى الإسلامية-الطائفية والقومية المسيطرة داخل البرلمان، وكتعبير عن رجعية وانتهازية هذه القوى وسعيها لتحقيق مكاسب سياسية على حساب النساء والأطفال وعموم المجتمع. يشكل تعديل قانون الأحوال الشخصية سياسة عدائية لقوى الإسلام السياسي الحاكمة بالذم من نساء وأطفال العراق، فهو ضربة قاصمة لحقوق وحريات هذه الشرائح، وسط سيطرة شبه مطلقة للقوى الميليشية والعشائرية والدينية المتكتمة بمقدرات الجاهيل والمجتمع، وتحكمها بؤوسات الدولة البرجوازية والنظام السياسي الإسلامي والقومي القائم.

تناضل منظمة البديل الشيوعي في العراق بحزم وجنبا الى جنب مع الحركة النسوية التحررية والحركة العمالية وجميع الشيوعيين والتحرريين ومختلف الشرائح الاجتماعية المتضررة من تطبيق هذا التعديل، من اجل فرض التراجع على الحكومة والبرلمان واسقاط مشروع تعديل القانون.

ان تشريع القوانين التي تخنق الحقوق والحريات العامة والخاصة، وقمع اية حركة احتجاجية بالذم منها، بانت اهم وسائل السلطة الطائفية - القومية الحاكمة، من اجل تعميق سيطرتها، فهي تعاني الكثير من الازمات والانقسامات، وكلما تعرضت للضغط من قبل جماهير العمال والكادحين والنساء

ان تعديل قانون الاحوال الشخصية المستوحى من مذهب الفقه الجعفري والمبني على اساس طائفي، يهدف الى توطيد حكم المؤسسة الدينية والمذهبية، بالتشارك مع قوى واحزاب الاسلام السياسي، بحياة ومصير ملايين المواطنين، فهذه القوى والاحزاب ستنتصب نفسها عبر هذا القانون مسؤولة عن الزواج والطلاق وحضانة الاطفال والارث وغيرها، مع ما ينجم عن ذلك

وقفة بالذم من تعديل قانون الأحوال الشخصية في ساحة الفردوس وسط بغداد



اغتصاب الصغيرات ويسلب الحقوق التي اكتسبتها نساء العراق على مدار عقود من الزمن. هذا وقد جرت التظاهرة يوم السبت الموافق 1 / 2 / 2025.

بالذم من السياسات الرجعية التي تتعرض لها النساء من خلال تشريع قوانين تعسفية تعمل على اضطهاد النساء وتعود بهن الى عقود لوارء، وقد رفعت المحتجات والمحتجون لافتات تطالب بإلغاء تعديل هذا القانون معتبرينه قانوناً يعمق الطائفية ويشرعن

نظم العشرات من الناشطات النسويات والنشطاء وعدد من المنظمات اضافة الى الاكاديميين ووقف احتجاجية بالذم من تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم 188، في ساحة الفردوس وسط بغداد، وتخلل الوقفة رفع الشعارات واللافتات

المؤتمر الصحفي لتحالف 188

وإلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، عبر التصويت عليها في "سلة واحدة"، وهو ما اعتبره تجاوزاً للنظام الداخلي للمجلس وانتهاكاً لحرية النواب في إبداء رأيهم كما وأكد التحالف أن "الجلسة شابها الكثير من المبالغات، أبرزها غياب النصاب القانوني وعدم احتساب الأصوات بشكل دقيق، ما يضع شرعية القرارات المتخذة موضع شك، كما لفت إلى أن هذه القوانين، وخاصة تعديل قانون الأحوال الشخصية، تمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق المرأة والطفولة، وتهديداً للسلم الاجتماعي".

وإلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، عبر التصويت عليها في "سلة واحدة"، وهو ما اعتبره تجاوزاً للنظام الداخلي للمجلس وانتهاكاً لحرية النواب في إبداء رأيهم كما وأكد التحالف أن "الجلسة شابها الكثير من المبالغات، أبرزها غياب النصاب القانوني وعدم احتساب الأصوات بشكل دقيق، ما يضع شرعية القرارات المتخذة موضع شك، كما لفت إلى أن هذه القوانين، وخاصة تعديل قانون الأحوال الشخصية، تمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق المرأة والطفولة، وتهديداً للسلم الاجتماعي".

عقد تحالف 188 للدفاع عن قانون الأحوال الشخصية مؤتمر صحفي يوم الخميس 23 كانون الثاني 2025 ندد من خلاله بتصويت البرلمان العراقي على تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1956 ووصف التحالف الجلسة بأنها "عرض هزيل للفوضى السياسية"، معتبراً أن "ما حدث خلالها يمثل انتهاكاً صريحاً للدستور وضربة قاسية لمبادئ العدالة والديمقراطية".

كما رفض التحالف لهذه التعديلات، "داعياً العراقيين كافة إلى رفضها بصوت عال، والعمل على صون حقوق المرأة والحفاظ على المكتسبات الديمقراطية التي تحققت من خلال القانون الناقد".

وأعلن تحالف 188 جملة من الإجراءات

صدر فور تصويت البرلمان على القانون إلى أن المجلس أقر ثلاثة قوانين مثيرة للجدل، من بينها تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، وقانون العفو العام،

اعداد: طارق فنجي 5ص

اعداد: جلال صباغ 7ص

الصفحة الادبية

قضايا و نضالات العمال

اعداد: اسيل سامي 6ص



بصدد وقف اطلاق النار في غزة بيان منظمة البديل الشيوعي في العراق

شيرين عبدالله

أي شخص يتابع عن بعد أو قرب وضع المرأة في العراق لا يمكنه تجاهل التراجع الشديد وهيمنة القوى الميليشية والوطنية والعشائرية خلال العقود الأخيرة وسيجد أن الفقرة الخاصة بالمرأة في البيان المشترك الأخير بين رئيس وزراء المملكة المتحدة ورئيس وزراء العراق، الصادر في أعقاب زيارة السوداني إلى بريطانيا قبل أسبوعين، مربكاً ومضللًا، لا بل مهينًا تمامًا.

وهذا ما يجعل من مستقبل قضية فلسطين وسكان غزة أمراً تابعاً لهذه الاستراتيجية. ان الشكل الذي اتخذته الترجمة العملية لهذه التبعية واحد الان، هي المزيد من الاحتلال والتوسع والمزيد من القتل والدمار للفلسطينيين وليس هنالك في الأفق ما يلوح بغير ذلك.

ان المصالح المادية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية العسكرية، ليس فقط بالنسبة لأمريكا وإسرائيل، بل أيضاً بالنسبة للبرجوازية وتياراتها الرجعية المتنوعة الحاكمة في المنطقة، من تيارات وأحزاب الإسلام السياسي، من أمثال "محور المقاومة"، إلى القوميين وتيارات الإسلام السياسي السني وغيرهم، تقتضي شق صفوف نضال جماهير الطبقة العاملة والشغيلة والمضطهدين بشتى الأشكال وبالأخص على أساس القومية والدين والمذهب.

فان خلاص هذه الجماهير من قبضة حكم البرجوازية، وتحررها من بأس السياسات والاستراتيجية الاحتلالية والاستيعابية لأمريكا وإسرائيل والأقطاب الإقليمية، رهون بمدى تغلبها على هذا الانقسام، وبمدى تبنيها سياسة طبقية برويتارية شيوعية ثورية وامية، وبناء حركة منظمة على أساسها. ان تنامي وتطور هذه الحركة هي وحدها بإمكانها وضع حد لكل هذه المجازر وهذا الدمار والحرمان في المنطقة.

ان منظمة البديل الشيوعي في العراق تناضل وكتيار ماركسي وفضيل من فصائل هذه الحركة من أجل تقييدها وتنظيمها وتطويرها.

19 كانون الثاني 2025

لقاء السوداني وكيير ستارمر - والنفاق الذكوري!



12.3 مليار جنيه إسترليني، مدعومة بسلسلة من اتفاقيات التصدير، لدعم العلاقات التجارية المتنامية بين بريطانيا والعراق. ولكن هذه 12.3 مليار هدفها الأساسي تراكم الأرباح لدى الشركات الرأسمالية البريطانية المستثمرة وشركائهم الفاسدين من أوساط السلطات وجواسيهم من الرأسماليين في العراق وهذا النمو الاقتصادي الرأسمالي يرافقه بالضرورة المزيد من الفقر والحرمان وتعميق رقعة الامساواة للجماهير الكادحة في العراق وللنساء بصورة خاصة.

لهذه الاتفاقيات مكاسب اقتصادية وكذلك سياسية استراتيجية مهمة لكلا الحكومتين. فان بريطانيا التي عانت في السنوات الأخيرة من عدة ضربات اقتصادية كبيرة بسبب بريكسيت وجائحة كوفيد والحرب في أوكرانيا. تسعى المؤسسة الحاكمة فيها إلى لقاء اللوم لمعضلات البلاد من البطالة والفقر وشحة السكن وأعداد الخدمات العامة على اللاجئين والمهاجرين الغير قانونيين والفقراء والمتقاعدين بتنفيذ سياسات تهجير وتحويل اللاجئين وقطع خصصات الضمان الاجتماعي ومعونات المتقاعدين وبيع الخدمات العامة للقطاع الخاص. فكان من البنود المهمة في الاتفاقية هي القرارات الرجعية والتعسفية ضد اللاجئين وبحث الخطط العملية لتنفيذ هذه السياسة الا انسانية بتحويل اللاجئين الغير مقبوله ملفات لجونهم في بريطانيا وتكملة للاتفاقية المبرمة بين الطرفين في نوفمبر الماضي التي تنبأها بها وزيرة الداخلية ايفيت كوبر بانها نوبعية، لا سيما يشكل العراقيون نسبة ملحوظة من هؤلاء المهاجرين.

اما بالنسبة للعراق، فان هذه الاتفاقية جاءت على خلفية تفجر الاحداث في المنطقة وتغيير النظام في سوريا والتغيرات في توازن القوى الإقليمية وحاجة العراق لإيجاد حلفاء من الدول الغربية تقاديا لتهديدات إسرائيل وأمريكا ضد إيران وحلفائها الإقليميين وتحسبا من إدارة ترامب وسياساته تجاه العراق والمنطقة.

أن ما يجري على أرض الواقع في العراق هو بالعكس تماماً من الصورة المشرفة التي يعكسها البيان أعلاه والتهديدات التي تواجهها النساء على خلفية امرار القانون الجعفري لحكومة الاطار التنسيقي. بزعامة السوداني هي حصيله سياسات الدول الغربية وتحديدا بريطانيا وأمريكا واستراتيجيتها تجاه العراق وبالأخص منذ 2003.

31.1.2025

تصاعد الاحتجاجات العمالية في إيران



مستحقاتهم عن سنوات الخدمة، المتقاعدون أكدوا أن احتساب مستحقاتهم لم يكن عادلاً، حيث لم يتم الوفاء بالحد الأدنى المقرر قانونياً. هذه الفئة تعاني أيضاً من تجاهل مطالبها، ما يزيد من معاناتها اليومية. رجال الإطفاء في كرج انضموا إلى موجة الاحتجاجات، معبرين عن استيائهم من قرار تخفيض أجورهم، المحتجون أشاروا إلى أن هذه الخطوة تعكس سوء الإدارة والفساد

وكالات/ متابعة الغد الاشتراكي

في يوم 21 يناير 2025، شهدت إيران سلسلة من التجمعات الاحتجاجية التي نظمتها مختلف فئات العمال والمتقاعدين، احتجاجاً على تدهور أوضاعهم المعيشية واستمرار السياسات الاقتصادية الظالمة. هذه الاحتجاجات تعكس بوضوح التدهور المستمر في أوضاع الطبقة العاملة في البلاد، في ظل غياب أي استجابة ملموسة من قبل النظام.

نظم متقاعدو صناعة الصلب تجمعا أمام وزارة الرفاه والتعاون في طهران للتعبير عن استيائهم من التأخير في صرف مستحقاتهم المالية، المحتجون رفعوا شعارات منددة بسياسات النظام الاقتصادية، مطالبين بتحسين أوضاعهم المعيشية وصرف مستحقاتهم في وقتها. هذا التجمع يأتي وسط أزمة اقتصادية خانقة يعاني منها هؤلاء المتقاعدون، الذين كانوا في يوم من الايام ركيزة الصناعة الوطنية. في نفس اليوم، احتشد متقاعدو متاجر رفاه في طهران احتجاجاً على عدم صرف

النظام الإيراني، وتفعيل عملية التصنيع مع البلدان العربية وتوسيعها لتشمل السعودية، لتأمين الظروف الملائمة لتراكم حركة رأس المال الأمريكي والإسرائيلي المندمج في شبكة رأس مال المنطقة، على حساب استمرار بؤس جماهير فلسطين وحرمانهم من حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ممثلتي الطبقة البرجوازية الامريكية المناصرين للتوجهات والاستراتيجيات الاجرامية والعنصرية للمؤسسة الحاكمة الامريكية تجاه قضية فلسطين، وحق الجماهير فيها لتحرر من الاحتلال الإسرائيلي، ونبيلهم الحرية وحقوقهم السياسية بعيدا عن الاحتلال والاضطهاد القومي والعنصري.

ان وقف اطلاق النار الحالي في غزة ليس سوى هدنة مؤقتة، لتحقيق اهداف سياسية مرحلية بالنسبة لإسرائيل، ولا يمكن التأكد من ان المراحل اللاحقة لاتفاق سترى النور وذلك لان جميع مقومات ودوافع ادامة الحرب لا تزال في مكانها، لا بل اصبحت أكثر اشتدادا.

بعد 15 شهرا من المجازر وحرب الإبادة في غزة، وضربات إسرائيل العسكرية الموجهة لخصومها في المنطقة، تغيير ميزان القوى العسكري لصالح إسرائيل وأمريكا بوجه حماس وحزب الله والنظام الإسلامي في إيران و"محور المقاومة" عموماً. هذا بالإضافة إلى زوال نظام الأسد في الخارطة الجيو سياسية في المنطقة، ان هذه التغييرات قد جعلت إسرائيل في موقع يمكنها المضي باتجاه تحقيق سياساتها واستراتيجيتها التوسعية والاحتلالية بشكل أكثر شدة وسعة من ذي قبل.

هذا وفي الوقت ذاته، فان هذه السياسة والاستراتيجية الإسرائيلية تشكل احد اهم ركائز سياسة واستراتيجية ترامب الامبريالية في منطقة الشرق الاوسط، وبالأخص بوجه النظام الإسلامي في إيران. وهذا يعني ان أي حل جدي لقضية فلسطين او ضمان مستقبل واعد لسكان غزة ليسا في أولويات ترامب وجدول اعماله.

ان وقف اطلاق النار في غزة بالنسبة لإسرائيل ولترامب، وفي خضم هذه المعادلات ليس سوى وقف لإطلاق النار في قطاع سيبقي يعاني من الدمار وسيستمر سكانه في العيش في احلك الظروف، وبدون أي آفاق سياسية واقتصادية امامهم للعيش في امان وسلام دائمين. ان ترامب سيستمر مع إسرائيل في تنفيذ سياسته الإقليمية في الضغط على

بقية اضراب المعلمين أمام مكتب الأمم المتحدة في السليمانية احتجاجاً على تأخير الرواتب

من قبل حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية قد أخذ حياة الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم رهينة لاقاء ضريبة صراعاتهم السياسية على كاهلهم. ان الصراع بين سلطات الاقليم والحكومة المركزية واستمرار فسادها يتم دفع ثمنه من جيوب الموظفين والعمال الذين يعيشون على الرواتب.

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الموظفين اتخذوا هذه خطوة بتضامن ودعم واسع من جماهير الاقليم. كما وتم نقل موقع الاحتجاج، هذه المرة، إلى امام مكاتب المنظمات الدولية وتحديدا الأمم المتحدة، وهذا يعني ان الموظفين لا يرون جدوى في

يوم الأحد 19 كانون الثاني 2025، وفي الساعة 11:15 صباحاً حسب التوقيت المحلي، توقفت حرب الإبادة الجماعية للفلسطينيين في غزة مؤقتاً، أثر دخول المرحلة الأولى لاتفاق وقف اطلاق النار بين إسرائيل وحماس، حيز التنفيذ.

جاء ذلك بعد أكثر من 15 شهراً من الإبادة الجماعية للفلسطينيين في قطاع غزة، على ايدي حكومة إسرائيل الإرهابية، والتي أدت الى مقتل أكثر من 47 الف انسان، نسبة كبيرة منهم من الأطفال، وتدمير معظم الابنية، والبنية التحتية، وقطاع الخدمات والمستشفيات، وتشريد أكثرية سكان غزة، وتجويعهم وحرمانهم من اسط مستلزمات الحياة.

من نجوا من الفلسطينيين من محرقة الحرب الإبادة الجماعية، يتطلعون اليوم الى التمتع بالامان والخلاص من احوال الحرب ومصائبها حتى وان كان ذلك مؤقتاً، لا بد لنا ولاي انسان يتطلع لحرية الانسان ورفاهيته وامانه، ان يشارك افراح أطفال غزة وجماهيرها بوميض الامل هذا، بالرغم مما يحيط به من الغموض وعدم الاملننان، كما وان عوائل الاسرى الاسرائيليين والمتضامنون معهم من المدنيين، والمطالبين بوقف الحرب في غزة، منذ فترة طويلة، يعبرون عن سرورهم بتحقيق مطلبهم واطلاق سراح الاسرى.

ان من شاركوا في ارتكاب هذه الإبادة الجماعية في غزة، لم تقتصر على دولة إسرائيل ومؤسستها الحاكمة الدينية والعنصرية وحكومة تلتهاها الفاشية، وبالتنسيق والدعم الكاملين من قبل الدولة الرأسمالية الامبريالية الامريكية الفارقة في الاجرام وإدارة بايدن، بل ايضا شملت شركائهم وحلفائهم من القطب الرأسمالية الامبريالية الغربية التي لم تتوانى قط عن تجهيز إسرائيل بالسلاح والعتاد والدعم السياسي والإعلامي والدبلوماسي وغيره.

مع الإعلان عن الاتفاق، بدأ كل من جو بايدن ودونالد ترامب، بإبداء تصريحات يمجدون كل على حدا دوره الإيجابي في انجاز اتفاق وقف الحرب في غزة، في حين اتهما من اشد

الادخار او صرف جزء من الرواتب. وحاليا ، لم تدفع حكومة إقليم كردستان رواتب جميع المتسببين لشهر كانون الأول 2024، ولا توجد أخبار عن رواتب شهر كانون الأول 2025.

إضافة إلى ذلك فإن الحكومة المركزية في بغداد، التي تسيطر عليها التيارات الطائفية والقومية في صراع مع الأحزاب القومية في إقليم كردستان، وتستخدم عدم إرسال حصة الموازنة للاقليم والرواتب الخاصة به كأداة ضغط للحصول على امتيازات في صراعاتها مع هذه الأحزاب.

إن هذا التلاعب برواتب المعلمين والموظفين والمتقاعدين والعمال والسجناء السياسيين





بقية صفحة الاولى

ما بعد تعديل قانون الأحوال الشخصية في العراق مرحلة جديدة في النضال النسوي التحرري



مؤيد احمد

وتطبيقه في كل عهد تاريخي مشروط ومرتبوط تاريخيا وبشكل وثيق بالطبقة الاجتماعية وفئاتها التي لها مصلحة في إيجاد التغيير الثوري. أي ذو صلة بالطبقة الثورية تاريخيا.

ففي عهد السيادة الرأسمالية على كوكب الأرض وتنامي الطبقة العاملة بوصفها الطبقة والقوة الاجتماعية الثورية العالمية بكل معنى الكلمة، ان تبني المنهج الثوري توطئه وتطرحة ظروف حياتها اليومية وبأس القيود والاستعباد والتمييز والقمع الذي تعيشه هذه الطبقة في ظل النظام الرأسمالي. فان الثورات أصبحت في هذا العهد في اجنده التاريخ وتشكل جزء من آليات التقدم الاجتماعي. كنس كل ما هو قديم وباند من تراخ القمع والاضطهاد والتمييز امام تقدم البشرية نحو طور اعلى. ففي الوضع الجديد وظروف ما بعد فرض هذا التراجع على النساء وحقوقها وحرياتهما وفرض البوس على الاطفال الرثى في العراق من خلال تعديل القانون. فان المنهج الثوري لإيجاد التغيير تستلزمه وتطرحة ضرورات نضال النساء البروليتاريات على أرض الواقع. ويقوم على أساس الارتباط العضوي بين هذا النضال ونضال عموم البروليتاريا ضد النظام الرأسمالي وكل اشكال الاضطهاد والتمييز والقمع.

خلال العقدين الماضيين وبالرغم من ان تيارات الإسلام السياسي والقوميين استطلعت ان توطد سلطتها واركاز حكمهما. فان الاعتراض الاجتماعي ونضال الطبقات والفئات الاجتماعية المقهورة لم تتوقف للحظة. وان الانتفاض الثوري الذي شهدته العراق في أكتوبر 2019 والأشهر التي تلتها كان جزءاً من المسار السياسي في العراق واحتمايات برونه المجدد في محطات لاحقة. وبسنة جديدة ومختلفة نوعياً. من الامور المتصلة. لذا ومن هذا المنطلق فان امراء قانون الاحوال الشخصية استراتيجياً سياسية رجعية لهذه التيارات الحاكمة للإبقاء على حكمها المهزوز. ليس الا.

26 كانون الثاني 2025

(1) كتبت التعليق بالأصل على هامش مقال للافريقه بنار محمد. حول امراء هذا التعديل، منشور في نفس التاريخ على صفحتها الشخصية على الفيسبوك.

(2) <https://www.albadeel-alsheoi.org/ar/?p=7477>

تحت أي مسمى كان. دع جانباً تأطيرها في قوالب إصلاحية جامدة.

هذا وان النضال من اجل تحرر المرأة عملية نضالية متصاعدة تاريخياً ولا يعرف حدود مصطنعة ذهنية. وذلك لكون جذور اضطهاد المرأة والذكورية مدغمة في تركيبة النظام الطبقي الرأسمالي ويتم إعادة إنتاجها على الدوام. وان الثقافة والتقاليد المناهضة للمرأة والمتوارثة عبر آلاف السنين والمصالح المادية لاضطهاد المرأة تجعلها متجذرة ومقاومة للتغير.

لذا نرى انه كلما تقدمت الحركة النسوية والشيوعية في استيلاء على قلعة من قلاع الذكورية كلما تظهر امامها قلاع أخرى كانت محجوبة عن الأنظار. وهكذا يستمر النضال. فرغم أي تراجع قد يواجهه النضال التحرري النسوي في مراحل مختلفة من هذه المسيرة التاريخية الصاعدة. فان تاريخ النضال النسوي شهد القفزات في مسار تطوره مثل ما حدث في ثورة أكتوبر في روسيا. هذا، وانه من المعلوم ان الطبقات الاجتماعية المختلفة وتياراتها واستراتيجياتها المتضادة أثرت بأشكال وسبل مختلفة على هذا التاريخ الصاعد للتحرر. من "النسوية الليبرالية" السوتورية بمختلف تلاوينها الى النسوية الماركسية والى النسوية من الموجات الثلاثة والرابعة والخامسة وغيرها.

ما بعد امراء التعديل، والارتقاء بتطلعات ومطالب الحركة النسوية

مع اقرار تعديل قانون الأحوال الشخصية لم يعد ممكناً ان تعود الحركة النسوية والتحررية الى الحقبة القديمة. أي فترة ما قبل اقرار التعديل. في مجال القوانين التي تنظم الأحوال الشخصية. ولا يمكنها بالتالي ان تقيدها نفسها في هذا الميدان بالعودة الى مطلب الدفاع عن قانون الأحوال الشخصية لعام 1959. بل من الضروري تجاوزه والارتقاء بالنضال من هذه الناحية الى مرحلة اعلى تستجيب لواقع المرحلة التي تعيشها بالفعل. لا شك ان هذا لا يعني عدم ادامة النضال خلال هذه الفترة الانتقالية من اجل اسقاط مشروع التعديل.

وهذا التطور يعني ان يرتقى النضال الى مستوى طرح قانون مبني على مبدأ تحرر المرأة ومساواتها الكاملة. وتأمين حقوقها كموطنة في مجتمع عالمي. بحيث يتطابق مع آخر ما حققتها الحركة النسوية والبروليتاريا الاشتراكية العالمية من الحقوق والحرية. أخذين ذلك بنظر الاعتبار. فانه من الواضح ان أي شكل قد تتخذه المطالب القادمة في هذا المضمار مرهون بتغيير توازن القوى الطبقي داخل المجتمع لصالح البروليتاريا والنساء.

ان تبني رؤية ومنهج مادي دياكتيكي ثوري تجاه الحركة النسوية وقضية المرأة وعملية تحررها ذو صلة وطيدة بمجمل نظرتها المادية الثورية للعالم وللظواهر وجوهرها. أي الرؤية التي ترى ان التغييرات لا تحدث فقط كامر تدريجي ووفق تطور طبيعي، والنظرية التطورية. بل وفق مبدأ حدوث القفزات والثورات والتغيرات النوعية. غير ان تبني هذا المنهج الثوري لإحداث التغيير

النضال من اجل فرض الاصلاحات سواء كانت اقتصادية او سياسية او اجتماعية او ثقافية. ولو اسطهرا. على السلطات. حتى في ظروف وأوضاع حكم اشد الدكتاتوريات. امر نابع من ضرورات حياتية يومية لرفع مشقات ومظالم من على كاهل الطبقات والفئات الاجتماعية التي تعاني من بأس الاضطهاد والقمع والتمييز. فليس من حق أي ايا كان من ان يمس الطريق على النضال من اجل فرض الاصلاحات وإيجاد التحسن في حياة الجماهير من خلال نضال هذه الطبقات والفئات وكذلك الناشطين والتجمعات والمنظمات الجماهيرية وحتى الأحزاب التي تقوم بذلك. فهناك اختلاف جذري بين المنهج الإصلاحية. بوصفه منهج سياسي طبقي مناهج للبرجوازية والنظام السياسي البرجوازي. ومسالمة المطالبة بإيجاد الاصلاحات وتحقيق التحسن في ظروف ومعيشة الطبقات والفئات الاجتماعية المقهورة وكسب الحقوق والحريات. وعليه. انه وبالرغم من هذا التراجع الناجم عن امراء تعديل القانون. فان النضال من اجل الاصلاحات سيستمر ولكن سيترجع دوره ضمن مجمل عملية النضال الثوري. ومن مجموع النضال النسوي الاشتراكي والتحرري. اذا لم يستجيب لضرورات الواقع الجديد ويربط نفسه بها.

ان ترسيخ وتعظيم جذور الهيمنة الذكورية في المجتمع واستعباد المرأة وسلب حقوقها وحرياتهما. هو من اهم اركان واجندات سلطات الاسلام السياسي. وهذا ما جعل من قضية المرأة في العراق مسألة سياسية واجتماعية وثقافية بامتياز مما لا يمكن مواجهتها بنجاح بدون نهوض اجتماعي وحركة سياسية ثورية جماهيرية واسعة. ليس فقط من قبل نفس القوى التي تعاني القهر يوميا اثر وقع هذه المسألة. أي الملايين من نساء العراق. بل من قبل الطبقة العاملة والجماهير الفقيرة والمضطهدة والتحررين ايضا.

ان تجذر مفاهيم تحرر المرأة وارجاع اصل اضطهادها الى منظومة اقتصادية واجتماعية وسياسية طبقية بالاساس أي الى الرأسمالية. ونقد الواقع الذي تعيشه المرأة من وجهة نظر مادية ثورية وماركسية نسوية. والدعوة الى توطيد العلاقة العضوية بين النضال النسوي التحرري والنضال البروليتاري الاشتراكي يتسم بأهمية بالغة في تحقيق تحرر المرأة. ان هذه الرؤية لا تضيق آفاق تحرر النساء والنضال من اجل تحقيقه. ولا تخضع هذا التحرر لمتطلبات مشاريع من نموذج رأسمالية الدولة للثلاثينين باسم "النظام الاشتراكي"! وبمعزل عن تحرر الإنسان. ان منهج ونظرية ماركس المادية الثورية تنظر الى تحرر الإنسان على العموم وتحرر المرأة ايضا بوصفه عملية ثورية متواصلة بالاساس صوب التحرر النهائي. والذي لا يقبل الحدود والصيغ الجاهزة. ولا حتى الاطر الاقتصادية والسياسية الضيقة

الرئيسية جماهير النساء البروليتارية. مسألة سياسية وفكرية. ومتعلقة بتبني الخط النسوي الماركسي التحرري. وبرسم الخطوط الفاصلة مع توجهات التيارات البرجوازية الليبرالية ومنهج النسوي النخبوي. وتوجهات التيارات البرجوازية الإسلامية والقومية الغارقة في الرجعية. وكذلك مع نمط العمل السياسي الراديكالي غير البروليتاري للأحزاب والمنظمات اليسارية.

من المعلوم. ان التيارات الإسلامية تقوم بتجذير استعباد المرأة وتوطيد هيمنة الذكورية الإسلامية والقومية في المجتمع. وتعمل بمختلف الأشكال على توسيع رقعتها. على حساب خلق حقوق وحريات النساء والاطفال. وفتح أي تجذر اجتماعي لنضال النساء التحرري واحتوائه عبر سبل مختلفة. هذا بالإضافة الى تحويلها لقضية المرأة الى ملحق لاستراتيجياتها السياسية. وخلق أي استقلالية سياسية وطبقية برويتارية لنضال المرأة التحرري.

ان حصر النشاط النسوي التحرري في القسم العلوي من المجتمع. أي ضمن دائرة المسار السياسي الذي تسود عليه السياسة البرجوازية من مختلف الاطياف النيوليبرالية والإسلامية والقومية وغيرها. والذي عادة يتخلها النشاط الإصلاحية الجزئي لمختلف التيارات والأحزاب والمنظمات ومجموعات الضغط. سوف يترك النساء والاطفال في أعماق المجتمع وعلى صعيد اجتماعي واسع فريسة بأيدي الإسلاميين والقوميين وقمعهم وسطوتهم. وأسيرة للمفاهيم والأفكار والتقاليد الرجعية والذكورية. ان الحركة النسوية الاشتراكية والتحررية لا يمكنها ان تترك النساء في المجتمع تعيش تحت بطش المؤسسات الدينية والطائفية والعشائرية والأحزاب الإسلامية والقومية وآفاقهم وتقاليدهم الاستعبادية والتي ستأخذ زخماً أكثر دماراً وفتكاً بعد امراء تعديل القانون. ولا ان تظل هذه الحركة تكفي بالدوران في حلقة فرض الاصلاحات الجزئية على البرجوازية وبرهانها المتعدي للجماهير. وبالتالي. من الصعب ان يتطور النضال النسوي الاشتراكي التحرري اذا لم يضع امر تحوله الى حركة متجذرة اجتماعياً. في مركز أولوياته لفترة القادمة. وانما لم يجعل النشاط من اجل الاصلاحات والمطالب الدفاعية اليومية جزءاً عضوياً مكملاً للنضال من اجل هذا الهدف والاستراتيجية. وهذا هو سمات الوضع الجديد والذي سيكون اغفاله مدماً للتيار الماركسي والحركة النسوية التحررية.

الإصلاحات في الظروف الجديد وعلاقتها بالثورة؟

انه من المعلوم بالنسبة للماركسيين. ان

العقدين الأخيرين في العراق في ميدان الدفاع عن هذا او ذاك الجانب من حقوق المرأة والنضال ضد التمييز بحقها وتعنيفها. سوف يستمر في هذه الحقبة الجديدة أيضاً. غير ان الاستمرار بهذه النشاطات على نفس النمط القديم أي نمط ما قبل تشريع تعديل القانون. لا يجدي كثيراً. وهذا ما سيجعل من هذه المساعي ان تكون ذات تأثير هامشي على الواقع الشاق الجديد للمرأة ونضالاتها. أي على واقع مليء بالتمييز والقمع والتهيش بحقها. كما وان الأسلوب القديم سوف لن يتطابق مع تفانم التناقضات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد في هذه المرحلة. ولا مع ضرورة التصدي للهدم المركزي للإسلاميين لتعديل القانون كسياسة مضادة للثورة تستهدف بشكل أساس نساء البروليتاريا. وشق صفها مع صفوف جماهير الشغيلة في عموم العراق. وهذا يعني وباختصار ان الأسلوب القديم لا يتطابق مع التغيير الذي سيحصل في النضال النسوي في المجتمع.

هذا وان عدم تبني هذه التغييرات في اجنده واستراتيجية وسياسات الحركة الشيوعية والحركة النسوية التحررية. ستكون له مآلات سلبية كثيرة على هذه الحركات. ان التجذير الاجتماعي للسياسة النسوية التحررية. والسعي المتواصل للارتقاء بالمقاومة والاعتراضات الاجتماعية لدى النساء في المجتمع والنساء البروليتاريات. والعمل المستمر على تسليح جماهير النساء. وبالأخص الشابات من أوساط الطبقة العاملة والمفكرة. برؤية ونظرية سياسية شيوعية ثورية ونسوية تحررية ومساواتية. هو ما يسد الطريق امام ضياع الطاقات الثورية. وهو ما يفتح الابواب أمام التجذر الاجتماعي للحركة النسوية. وتحويل قضية تحرر المرأة الى امر اجتماعي ملح داخل كل عائلة. ويوصلها الى النساء في كل محلة ومدينة وزقاق. في الفترة المقبلة.

تغيير الأولويات مسألة سياسية طبقية

قبل ان تكون تغييراً في أسلوب العمل ان تبني هذا التوجه للتجذر الاجتماعي للنضال النسوي. والارتقاء بالنظرية التي تقود النضال النسوي. ليس مسألة عملية ومسألة آليات وأساليب عمل فقط. انما هو وقبل كل شيء مسألة سياسية ومنهجية ونظرية. وبالتالي طبقية. فليس من صفات الأشياء في عالم الصراع الطبقي والنضال السياسي بين الطبقات الاجتماعية ان تتغير بسهولة. وكما هو معروف فان "السياسة عنيدة". ان الجدل بصدد تحويل الحركة النسوية الى حركة اجتماعية تكون قواها المحركة

الإصلاحيين المساومين معهم وفضحوا كل هذه الهالة البرلمانية والواوهم بصددها دفعة واحدة.

وثانياً، مع امراء القانون أصبحت قضية تحرر المرأة في عملية النضال الثوري في هذا الميدان. في مرحلة اعقد واكثر مشقة ولكن اعلى من منظور تاريخي حيث تجاوزت الاطروحات والسياسات والحدود المألوفة للعقدين الأخيرين بشكل دياكتيكي مع ما ينجم عن ذلك من ضرورة الارتقاء بالتجذر الاجتماعي للنضال النسوي التحرري في عموم العراق". (1)

وبالفعل. انه مع امراء هذا التعديل تلقت الهالة التي تحيط بالبرلمانية والواوهم بصددها لدى الجماهير. ضربة كبيرة. كما وان الحركة النسوية التحررية قد خلقت. وعلو في ظروف اشد صعوبة ومشقة. على عتبه مرحلة أخرى اعلى من نضالها في ميدان التحرر النسوي مدينة بالتناقضات والمصاعب. فقد انهار صرح أوهايم تقيد النضال النسوي حصراً في اطار اصلاحات تدريجية. والاعتماد الاحادي الجانب على عمل مجموعات ضغط على برلمان طائفي وقومي له الاستعداد ان يرتكب جرائم بحق النساء والاطفال من نمط ما اقدم عليه في امراء تعديل القانون الاحوال الشخصية.

ما حدث هو انه قد تم. تشريع توطيد وتوسيع رقعة العبودية التي تعيشها النساء والاطفال في العراق حالياً وتشريع فرض تراجع اجتماعي ومعنوي كبير ومصاعب هائلة عليها. لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق الحديث. ان من يتأثر بالاضرار الكارثية لهذا التعديل هو النساء والاطفال والبارجة الاساس النساء والاطفال من المناطق التي يهيمن عليها المذهب الطائفي الشيعي. وفي اوساط الطبقة العاملة والفئات الاجتماعية المفكرة. وهذا ما سيكون له شتى التبعات على مسار النضال الطبقي والسياسي في المجتمع.

لقد اشترت ضمن مقال سابق لي. الى الأهمية الاستراتيجية لإمراء تعديل القانون الاحوال الشخصية 188 بالنسبة لتيارات الإسلام السياسي الشيعي الحاكمة في العراق وعلاقته بذعرهم من الثورة البروليتارية القادمة في البلاد. عنوان المقال "تعديل قانون الأحوال الشخصية 188! لماذا؟ الإسلام السياسي والرعب من الثورة البروليتارية"(2).

مع دخولنا حقبة ما بعد امراء تعديل القانون. فان الاحزاب ذات المنهج البرجوازي الإصلاحية المساوم. والاحزاب والمنظمات والتقاليد السياسية الراديكالية غير العمالية. والمنعزلة عن جماهير النساء المضطهدات. وكذلك الحركات والتجمعات والنشاط النسوي الدفاعي والإصلاحية. ومنظمات المجتمع المدني المختلفة التي تقدم قسم منها خدمات حيوية لإنقاذ النساء من القتل والتعنيف. أي مجمل النشاط الذي دار خلال

حول (le cabine Makinse) حول نظام الشغل في المغرب. فإن نسبة 5,5% من النساء ما يعادل 5,6 مليون وظيفة. ستصبح خاضعة للأتمتة. حيث العمل القار سيصبح مهدداً في ثاني بلد في إفريقيا. وحسب دراسة المعهد الأمريكي للأبحاث والاستشارة. فإن الزراعة. الصيد البحري. التجارة. الصناعة والبناء. هي القطاعات التي ستتمثل إمكانية الأتمتة. بنسبة تتراوح بين 47 و53%.

وحسب نفس المصدر فضمن 5,6 مليون من الوظائف. ستصبح (2 مليون) روبروتاريا. وبخصوص القطاع المنجمي انتقلت الأتمتة على 58% والتي تمثل 25400 منصب عمل على 44000 الحالية. أما القطاع التجاري. ف Makinsey تعتقد بأن 840400 اجبردت يتم تغييرهم بالآلات. لكن الاخطر هو أن إمكانية الأتمتة في القطاع الصناعي تمثل 64% (985200 منصب شغل). بينما عملية الأتمتة في قطاع البناء تستل إلى 47%. على المستوى الإداري التي توظف 678000 شخص. 267300 منصب. أي ما يعادل 39% ستخضع للأتمتة. وبالنسبة لقطاع التربية والصحة ستبلغ تباعاً 39 و40%. تؤكد هذه المعطيات عن تحول كبير في بنية الطبقة العاملة. فبقدرتها تتنوع وتتعدد تنقسم وتصبح المنافسة قوية بين صفوفها. الشيء الذي يطرح ضرورة إعادة نظر جذرية فيما يخطط له من مقاومة ومواجهة ضد الرأسمال. من قبل اليسار المناضل.

الغد الاشتراكي: ما هي الآثار الفعلية التي كلفتها النيوليبرالية على عموم المجتمع في المغرب. وإلى أي مدى راجعت النيوليبرالية من الخدمات والرفاهية التي كان يحصل عليها المواطنون؟

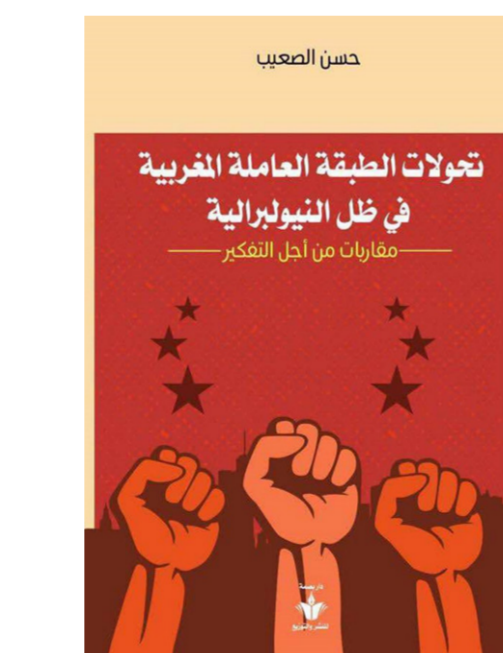
1987. ثم اخراط المغرب في إبرام اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية.

عرفت هذه الفترة تنوع كبير في نضالات الطبقة العاملة التي عانت من التراجعات الكبيرة على مستوى الحماية الاجتماعية وحرمان عدد كبير من العمل القار. حيث بات العمل الهش والموسمي هو الغالب. وتدهور الخدمات العمومية. خصوصاً في التعليم والصحة. حدث أيضاً تدهور كبير في مستوى معيشتها. وتم إغلاق الشركة الكبيرة لتكرير البترول بالمحدبية وتصفية نهائية لمعامل السكر بعدة مدن فضلاً على إغلاق معالم التصدير السمك.

كخلاصة شهد عقدي الثمانينات والتسعينيات انتفاضات شعبية (1981-1984-1990-1994) كرد فعل عن ارتفاع نسبة البطالة وتدهور أوضاع الطبقة العاملة التي أصبحت تعيش في أسفل الدرك الاجتماعي والثقافي.

فحسب آخر دراسة حول انعكاس وتأثير

حسن الصعب: من بين المشاكل التي تعاني منها النقابات والأحزاب التقدمية هو ضعف استنادها على النظرية الماركسية، مما يحول دون وصول هذه النظرية الثورية إلى الطبقة العاملة



وهذا الفترة بالازمة المالية العمومية وأزمة المديونية التي بلغت 96.1%. مما أدى بالدولة إلى سن سياسة الاعتماد على برامج صندوق النقد الدولي الخاصة بالتقويم الهيكلي. والمتمثلة في انسحاب تدريجي للدولة من الاقتصاد وتحرير الأسواق والاسعار وخصوصة مقلوبات القطاع العام ومنح امتيازات لقطاع الخاص (المحلي والاجنبي) لاستغلال الخدمات العمومية مثل التعليم والصحة والمواد الغذائية وغيرها. حدث هذا التحول مع انضمام المغرب للاتفاقيات العامة للتجارة والتعريف الجمركية (الكاا) سنة

اجرى الحوار: اسيل سامي

العاملة في المغرب. فأهل ومرحبا بكم. هل لك ان نضعنا في التحولات التي عايشتها الطبقة العاملة في المغرب من حيث تعمق النيوليبرالية الاقتصادية وكيف ازدادت عملياً الخصخصة والتحول نحو القطاع الخاص في مختلف القطاعات عندكم؟ حسن الصعب: أولاً أشكر جريدة الغد الاشتراكي لاستضافتي والجواب على أسئلتها.

عرفت الطبقة العاملة المغربية تحولات عميقة على مستوى تركيبها الاجتماعية ومقاومتها لجشع الرأسمالية المتوحشة ببلادنا. فمنذ حصول المغرب على "الاستقلال الشكلي" سنة 1956 خضع لثلاثة حقب تاريخية. حيث عرفت الحقبة الأولى (من فترة الستينيات إلى بداية الثمانينات) سيطرة البرجوازية الكومبرادورية والملاكين العقاريين الكبار على مقاليد الدولة. وشرعت في إرساء وتعزيز القاعدة المادية للرأسمال الخاص. عبر توفير البنيات الاقتصادية الأساسية (السدود. قنوات الري. الطرق. الموانئ...). هذه الحقبة توافقت مع تطور الرأسمالية الاحتكارية التي تميزت بوفرة الإنتاج الكبير من خلال التصنيع المكثف. وفي أطار التقسيم الدولي للعمل. كرست الدولة وطبقاتها السيطرة سياسة تصدير البواكر والمعادن. خصوصاً الفوسفات. فيما اقتصرت صناعتها المحلية على الصناعة الاستخراجية كالفوسفات والكيماويات و السكر والنسيج

تعاني الطبقة العاملة في المغرب كما في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أوضاعاً صعبة للغاية بسبب تقوى السياسات الاقتصادية النيوليبرالية. وسيطرة الاثمنة البرجوازية الممثلة لمصالح الرأسمال العالمي ومؤسساته المالية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين. إضافة إلى سيطرة القوى والتيارات البرجوازية على الكثير من النقابات والاتحادات العمالية. كما ان ضعف وسائل وأدوات التنظيمات الماركسية الثورية. وانزلاق قسم منها الى معسكر الإصلاحية والانتهازية شكل هو الاخر عقبة امام الوعي السياسي والتنظيمي للعمال. ناهيك عن العديد من التحديات الأخرى التي تواجه هذه الطبقة. ورغم ذلك فان النضال الاممي للطبقة العاملة يزداد تحملاً كلما تعمق الاثثار وقلة الاجور. وكلما ازدادت وحشية الرأسمالية النيوليبرالية. وحول أوضاع الطبقة العاملة في المغرب التفت جريدة الغد الاشتراكي بالناشط السياسي والعمالي حسن الصعب وتوجهت له ببعض الاسئلة...

الغد الاشتراكي: تحرب بكم جريدة الغد الاشتراكي أجمل ترحيب وتقدير مساهمتكم في الإجابة عن أسئلتها بخصوص الطبقة



كما يسعى هذا التعديل لإلغاء دور القضاء والمحاكم في حماية المرأة والطفل من طمع وتجاوز التصولات الذكورية، بحيث تصبح الانثى واطفاله ضعيفة وفقيرة ومن دون أي سند، ويصبح مصير أطفال الام المطلقة في مهب الريح، وبكل اختصار، يرمي هذا التعديل الى اجهاض كل تقدم حاصل في حياة المرأة في المجتمع العراقي، ويهدف الى تمكين الطمع الذكوري بالامتيازات وتعدد الزوجات وملك اليمين، او بالأحرى إعادة احياء أزمنة عبودية المرأة واسترقاقها. تقف منظمة حرية المرأة في العراق مع كل شخصية ومنظمة وتحالف وحزب سياسي يقف بالضد من هذا التعديل، ونشد على أيادي كل من يسعى لبناء مجتمع سوي يقوم على أساس المساواة والحرية.

العار لكل من يسعى للخط من مكانة المرأة في العراق مهما سمح له منصبه من التلاعب بمقدرات ومصير المجتمع.

اقبال صلا

لأحد أقربائها وهي تدرك انها ستكون مدانة ولامنة على فعله أرتكبت بحقها ورغمما عنها ! وحتما سيكذبها الجاني وقد تجد نفسها في الشارع بعد ان تخلى عنها الجميع.

من يتبنى ما تتعرض له الاف من الصغيرات من انتهاك وجرائم وبمباركة السلطة؟ فَمَا يَقُولُ الْمَثَلُ (إلى من تشكو حبة القمح اذا كان القاضي دجاجة؟)

في المدارس الثانوية هنالك مرشدين ومرشدات تربويات وظيفتهم متابعة الوضع النفسي والاجتماعي للطلاب، لكن المصيبة هي ان هؤلاء اما غير مكرئين للوضع النفسي والاجتماعي او ان الكثير منهم قناعات اجتماعية وثقافية تجعلهم يتبعون عن معالجة مثل هكذا مشكلات، كما ان قسم اخر منهم يخافون من عواقب فتح مثل هكذا موضوعات مع اولياء امور الطالبات او الاقرباء، وبحسب إحصائية اجريت على مدارس البنات فإن 11% من الطالبات المراهقات يعشن حالات التشرد الذهني بسبب فقدانهن عوائلهن ما بين متوفين او تم انقصالهم او بسبب ما يتعرضن له من تحرش وعنف نفسي او جسدي.

ان جرائم التحرش والاعتصاب الذي تتعرض له الفتيات الصغيرات والمكشوف من هذه الجرائم لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من العدد الحقيقي لهذه الحالات، لكن اليوم ومع اقرار القانون الاجرامي صار اعتصاب الطالبات بقرار تشريعي وحكومي وبمباركة المؤسسات الدينية الشيعية والسنية، فكيف سيكون حال الصغيرات في العراق في قادم الأيام؟

حقوق المرأة العراقية في ظل حكومة الفصائل الإسلامية المسلحة

ينار محمد

للحصول على مكسب سياسي بانس بعد ان تم تحجيمها وارهابها من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة، مما دفع بها الى عقد صفقة مع تيارات الإسلام السياسي السني، بحيث يسمحون لهم بقانون العفو العام الذي يطلق سراح المتورطين بقضايا الإرهاب أو المسجونين ظلماً مقابل ان تحصل الفصائل المسلحة للإسلام السياسي الشيعي على انتصارهم التشريعي بتخريب أفضل قانون للاحوال الشخصية في منطقة الشرق الأوسط. كما كانت بعض الكتل البرلمانية الأخرى التي أرادت تمرير قانون العقارات جزءاً من الصفقة، وبما ان الفصائل المسلحة ترى ان العملية التشريعية هي ملك طابو لها، فلا يكترون للاصوات المعارضة من داخل برلمانهم او للاصوات المجتمع، بل يرون ان تجريد المرأة العراقية من كل حقوقها العصرية واجب نضالي مقدس لهم. كما وانهم يحصلون على بعض الرضى من قبل قادتهم وحلفائهم في الجمهورية الإسلامية في إيران. وبما انهم "رجال اعمال" براغماتيين بامتياز، فلم يفوتوا الفرصة بان يضيفوا بعض الفقرات على قانون العفو مما يسمح لهم بإطلاق سراح الفاسدين من سراق أموال الشعب او من منداولي المخدرات وبعض الآخرين ممن يدعمون تياراتهم. أما نصيب المرأة العراقية من هذه الجلسة

سيطرها الكبيرة على مختلف مفاصل النظام الحاكم عمدت من خلال اihazها السياسية وميليشياتها وبرلمانها. على تغيير قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1956 الذي تميز رغم الكثير من المآخذ عليه بتقدميته وحدائته.

تحويل اغتصاب الصغيرات والتحرش بهن من جريمة الى قانون

بين الحين والآخر نسمع بحالات تحرش واغتصاب لفتيات ونساء في مواقع العمل او من خلال حالة استدراج ، وحيان كثيرة تثار قضايا على مواقع التواصل الاجتماعي، ولناحظ ردود الافعال المختلفة ما بين غاضب ومستنكر ومستغرب من قبل الشارع، ولكن تلك القضايا لا يرف لها جفن مسؤول او رجل دين او مؤسسة حكومية ولا تؤخذ على انها جرائم يجب ايقافها ومحاسبة مرتكبيها. وحيانا اخرى يلقي باللائمة على الضحية. وهنا لا نود ان نتاول التحرش بشكل عام، بل سنسلط الضوء حول كارثية عظمى او اقل ما يمكن تسميتها بجريمة بشعة ضحاياها فتيات صغيرات غير قادرات على الدفاع عن انفسهن، اضافة الخوف من المصير المتناظر من الأهل في حال ابلغن اسرهن بما تعرضن له، كون هذا الجسد (جسد الفتاة الصغيرة) تركز فيه كل القيم والاخلاق والشرف المكتسبة من العرف والدين وحتى القانون لدى المجتمع.

وللمفارقة وبدلاً من محاسبة مجرمي التحرش والاعتصاب للصغيرات فإنه ومنذ أكثر من عام والسلطة منشغلة بتشريع قانون احوال شخصية جديد يبيح تزويج الفتاة بعمر التسع سنوات وكننا شاهداً احتفال النواب وفرحتهم بتعمير و تشريع هذا القانون المجرم بحق الفتيات، والذي يتضمن ايضا حرمان الامهات من اطفالهن وايضا حرمانهن من النفقة، وسلب العديد من حقوق المرأة وكأنهم قدوموا انجاز او براءة اختراع وليس سن قانون رجعي يرجع البلد الى الوراء 1000 عام .

قبل ان نتكلم عن دور العائلة، علينا ان نسلط الضوء على دور الدولة وتهيش وتجاهل جرائم التحرش والاعتصاب والتقليل من تداعيات تلك الكوارث وآثارها على الصغيرات وما يترتب على شخصية الضحية مستقبلاً من دمار، هذا فيما اذا افلتت من القتل من قبل ذويها!

في القانون العراقي تسمح المادة 398 للمغتصب بالزواج من الضحية لتسقط عنه العقوبة باعتبارها يقدم على فعله بوعي وإدراك واختيار وتخطيط. وهذه الفقرة الارهابية داخل القانون تجبر عن جريمة اخرى ترتكب بحق ضحايا الاعتصاب، فبدلاً من محاسبة المجرم، يتم تشجيعه وتشجيع الآخرين على ارتكاب المزيد من الجرائم، لان العقاب سيكون مكافأة وهي تزويجه الضحية، ليمارس الاعتصاب بحقها متى شاء، وان اكتفى فيقوم بتخليتها ان اراد. فلماذا نتحمل الصغيرات الشهوات الحيوانية لدى

البرلمان العراقي في الحادي والعشرين من شهر يناير الجاري التصويت على احد اكثر القوانين عنفاً وغلظة ضد النساء، الا وهو التعديل المقترح لقانون الاحوال الشخصية 188 لسنة 1959. وجاء ذلك ضمن صفقة سياسية تربط اصرار القانون اعلاه بالتصويت على عدة قوانين اخرى توصف بالجدلية" وهي قانون العفو العام وقانون اعادة العقارات، والتي بجمعها تهدف الى تحقيق مصالح حزبية وسياسية للأحزاب الاسلامية والقومية وشركاؤهم الاخرين.

وقد سخرت قوى الاطر التنسيقي كل امكاناتها واعلامها وجيوشها الالكترونية وميليشياتها واجهزتها الامنية، بل وحتى من خلال نقابة المحامين، وقامت بحملة ترهيب وتهديد طالت العديد من رافضي هذا التعديل، واخرها سحب عضوية محاميات ومحاميين وقفوا بكل شجاعة وعبروا عن آرائهم بالضد من تمرير هذا القانون.

ان التعديل الجديد ما هو الا خرق فاضح لامن المجتمع وسحق لمكتسبات النساء اللواتي ناضلن لعقود من الزمن وقدمن العديد من التضحيات من اجل الحصول على جزء من حقوقهن التي يضمنها لهن القانون الناقد.

نحن في نساء الانتفاضة نرفض هذا التعديل الاجرامي والذي يعيد النساء الى العصور الظلامية ويسلب منهن حقوقهن التي ناضلن من اجلها عقوداً من الزمن، وقد وقفنا وسنبقى بوجه تلك التيارات الرجعية التي تهدف الى تعزيز امتهان النساء واضطهادهن، كما ندعو القوى النسوية والتحررية والاشتراكية ومختلف الشرائح الاجتماعية التي تؤمن بمجتمع خالي من العنف والقمع والتمييز الى توحيد الصفوف لمنع تطبيق هذا القانون الرجعي والاجرامي.



بيان نساء الانتفاضة حول تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم 188



اعلن البرلمان العراقي في الحادي والعشرين من شهر يناير الجاري التصويت على احد اكثر القوانين عنفاً وغلظة ضد النساء، الا وهو التعديل المقترح لقانون الاحوال الشخصية 188 لسنة 1959. وجاء ذلك ضمن صفقة سياسية تربط اصرار القانون اعلاه بالتصويت على عدة قوانين اخرى توصف بالجدلية" وهي قانون العفو العام وقانون اعادة العقارات، والتي بجمعها تهدف الى تحقيق مصالح حزبية وسياسية للأحزاب الاسلامية والقومية وشركاؤهم الاخرين.

وقد سخرت قوى الاطر التنسيقي كل امكاناتها واعلامها وجيوشها الالكترونية وميليشياتها واجهزتها الامنية، بل وحتى من خلال نقابة المحامين، وقامت بحملة ترهيب وتهديد طالت العديد من رافضي هذا التعديل، واخرها سحب عضوية محاميات ومحاميين وقفوا بكل شجاعة وعبروا عن آرائهم بالضد من تمرير هذا القانون.

ان التعديل الجديد ما هو الا خرق فاضح لامن المجتمع وسحق لمكتسبات النساء اللواتي ناضلن لعقود من الزمن وقدمن العديد من التضحيات من اجل الحصول على جزء من حقوقهن التي يضمنها لهن القانون الناقد.

نحن في نساء الانتفاضة نرفض هذا التعديل الاجرامي والذي يعيد النساء الى العصور الظلامية ويسلب منهن حقوقهن التي ناضلن من اجلها عقوداً من الزمن، وقد وقفنا وسنبقى بوجه تلك التيارات الرجعية التي تهدف الى تعزيز امتهان النساء واضطهادهن، كما ندعو القوى النسوية والتحررية والاشتراكية ومختلف الشرائح الاجتماعية التي تؤمن بمجتمع خالي من العنف والقمع والتمييز الى توحيد الصفوف لمنع تطبيق هذا القانون الرجعي والاجرامي.

نساء الانتفاضة
23.1.2025

منذ تغيير النظام عام 2003 سعت القوى الاسلام السياسي الشيعي الى اقرار القانون "الجعفري" للاحوال الشخصية، وطرحت هذا المشروع في مناسبات مختلفة، لكنها لم تستطع اقراره في الفترات سابقة وفرض عليها التراجع بسبب الاحتجاجات الاجتماعية الواسعة من الاصوات النسوية والتحررية المتطلعة الى مجتمع تسوده الحرية والمساواة، الا ان حكومة الاطر التنسيقي الموعلة في الرجعية والتبعية، ومن خلال

منذ تغيير النظام عام 2003 سعت القوى الاسلام السياسي الشيعي الى اقرار القانون "الجعفري" للاحوال الشخصية، وطرحت هذا المشروع في مناسبات مختلفة، لكنها لم تستطع اقراره في الفترات سابقة وفرض عليها التراجع بسبب الاحتجاجات الاجتماعية الواسعة من الاصوات النسوية والتحررية المتطلعة الى مجتمع تسوده الحرية والمساواة، الا ان حكومة الاطر التنسيقي الموعلة في الرجعية والتبعية، ومن خلال

من بين فئات الحقوق: سلطة الإسلام السياسي تُمرّر قوانين تقمع النساء والأطفال

ميار عامر

وإجبار لهن على البقاء تحت سيطرة نظام أبوي يتجاهل احتياجاتهن الإنسانية والاجتماعية.

من أكثر جوانب التعديل خطورة، السماح بإبرام عقود الزواج خارج المحاكم الرسمية. هذا الإجراء يُمكّن رجال الدين من التدخل المباشر في تنظيم العلاقات الاجتماعية وفقاً لأهوائهم ومعاييرهم الخاصة، بعيداً عن أي رقابة قانونية.

التعديل يتعارض مع المعاهدات الدولية

إن اقرار هذا القانون لا ينتهك فقط حقوق النساء والأطفال في العراق، بل يتعارض أيضاً مع التزامات العراق الدولية. العراق طرف في العديد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) واتفاقية حقوق الطفل. هذه المعاهدات تفرض على العراق الالتزام بحماية حقوق النساء والأطفال، وضمان عدم تعرضهم لأي شكل من أشكال العنف أو التمييز. اقرار مثل هذا التعديل قد يؤدي إلى فرض عقوبات دولية على العراق.

سلطة تتلاعب بمصير النساء والمجتمع

يعكس هذا التعديل كيفية استغلال السلطة للدين والتقاليد كأدوات للسيطرة على المجتمع، منذ عام 2003، عملت القوى

في خطوة تمثل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان وتراجيحاً عن مكتسبات تاريخية. أقر البرلمان العراقي ثلاثة قوانين جديدة بضرية واحدة، متجاوزاً القواعد الدستورية والاصول البرلمانية التي يفترض ان تحمي إرادة الشعب.

هذه القوانين - وهي تعديل قانون الاحوال الشخصية، وقانون العفو العام، وقانون العقارات - لم تمثل إلا صفقات سياسية أبرمت بين الكتل المنتفذة في البرلمان على حساب حقوق النساء والأطفال.

التعديل: انتهاك لحقوق للنساء واغتصاب للطفولة

إن السماح بتزويج الفتيات في سن التاسعة او حتى اصغر، كما ينص هذا التعديل، ليس إلا شرعة لاغتصاب الطفولة تحت مسمى "الزواج". كيف يمكن لدولة أن تدعي حماية مواطنيها بينما تسلب الاطفال طفولتهم وتجعلهم عرضة للاستغلال الجنسي والنفسي؟

لا يتوقف هذا التعديل عند تزويج الفتيات، بل يمتد ليضع النساء في موقف أشد ضعفاً من خلال حرمانهن من حقوق أساسية مثل حضانه الأطفال والنفقة والميراث. إنه اعتداء مباشر على كرامة النساء واستقلاليتهن،

قوات الدعم السريع تقتل الصحفية السودانية حنان آدم



أفادت نقابة الصحفيين/ات السودانيين/ات، في بيان لها صادر في العاشر من ديسمبر 2024، أن قوات الدعم السريع قد ارتكبت جريمة قتل جديدة بحق الصحفية بوزارة الثقافة والإعلام ومراسلة صحيفة الميدان الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوداني حنان آدم. وبحسب البيان، فقد تم قتل حنان آدم وشقيقها يوسف في منزل العائلة، الواقعة في ريف مدينة عرب، جنوب ولاية الجزيرة وسط السودان.

وأوضحت النقابة حسب تقرير نشره موقع Beam reports أن هذه الجريمة تأتي ضمن سلسلة من الانتهاكات التي استهدفت الصحفيات/ين منذ الحرب في السودان في 15 أبريل 2023. ليصل عدد الصحفيات/ين اللواتي لادين قتلن/وا نتيجة العنف المسلح إلى 15 صحفياً وصحفية إضافة إلى تسجيل أكثر من 500 حالة انتهاك ضد الصحفيات والصحفيين منذ بداية الحرب في السودان.

خطر يدفع الجميع إلى التحرك، فهذا ليس مجرد اعتداء على حقوق النساء، بل هو تهديد مباشر للحياة الاجتماعية بشكل عام. لذلك على جميع القوى النسوية والمنظمات الحقوقية والنشطاء وكل التيارات والوقوف صفاً واحداً في وجه هذا التعديل.

يجب أن نرفع أصواتنا عالية لرفض هذا القانون والغاءه، والعمل على ضمان حقوق النساء والأطفال بما يتماشى مع القوانين الدولية والتزامات العراق. ان هذه المعركة ليست معركة النساء فقط، بل هي معركة كل من يؤمن بالحرية والمساواة. يجب أن يكون نداءً عنها مهما كلفنا ذلك.



ورجال الدين يجب أن يقتصر علمهم داخل مؤسساتهم الدينية، دون التدخل في شؤون الدولة أو فرض رؤيتهم على القوانين التي تمس حياة المواطنين.

دعوة للمقاومة والتضامن

إن تمرير هذا القانون يجب أن يكون ناقوس



أصحاب التكاك يتظاهرون في بعقوبة ضد منعهم من دخول بعض المناطق



تظاهر أصحاب التكاك في مدينة بعقوبة مركز محافظة ديالى، ونظموا وقفة احتجاجية في ساحة الفلاحة وسط المدينة رفضاً لمحاولات منع دخولهم لبعض المناطق، مؤكداً أنهم شريحة تحت خط الفقر، وكل "توك توك" يمثل مصدر رزق لعائلة، مبيّنين أنهم مستعدّين للتخلي عن تكاتهم في حال وفرت لهم الدولة فرص العمل لسيارات من أجل العمل بها وتوفير القوت لهم ولاسرهم، وقد جرت التظاهرة صباح يوم الاثنين الموافق 1/27/2025.

مهندسو النفط يتظاهرون من أجل التعيين



مظاهرات مجموعة من الخريجين من مهندسي النفط والمتدربين لأكثر من سنة ونصف صباح يوم الاثنين 1/27/2025 وغلق باب مصفى كربلاء وقام المتظاهرون بمنع الموظفين من الدخول مطالبين بشمولهم بالتعيين الثاني، رغم مطالباتكم وحاجة المصفاة الى أختصاصاتهم الا ان مطالبهم تذهب ادراج الرياح .

موظفون مغاربة يرفضون رفع سن التقاعد



حذر موظفون بالقطاع العام الحكومة، التي أعلنت شهر يناير- كانون الثاني موعداً لإصلاح أنظمة التقاعد، من اللجوء إلى رفع سن التقاعد كخطوة سبق أن أشارت حفيظة النقابات. وفي جديد التوجه الحكومي لإصلاح أنظمة التقاعد، قال مصطفى بايتاس، الناطق الرسمي باسم الحكومة، في ندوة أعقبت المجلس الحكومي، إن "الحكومة بصدد الإعلان عن إجراءات عاجلة تهم هذه الصناديق". وخلال جولة الحوار الاجتماعي في أبريل من العام الماضي، رفضت النقابات العمالية في المغرب مقترح تمديد سن التقاعد إلى 65 سنة.

حراس إبار النفط في كركوك يطالبون بتحويلهم الى عقود وصرف مستحقاتهم

نظم الحراس العاملون في إبار وإنابيب نفط الشمال وقفة احتجاجية أمام بوابة الشركة في كركوك، مطالبين بعقود رسمية تضمن حقوقهم ورواتبهم المتأخرة.



متعاقدو التعداد السكاني يتظاهرون للمطالبة بالتعيين



أقدم الباحثون المشاركون في التعداد السكاني بمحافظة البصرة، يوم الثلاثاء الموافق 1/21/2025، على التظاهر بغية تعيينهم وشمولهم بتوزيع قطع الأراضي، ويؤكد المتعاقدون، أنهم بذلوا جهوداً كبيرة من العمل في النهار والليل، على مدى شهرين متواصلين، وبعد انتهاء التعداد لم نر من الحكومة سوى مكافأة مالية قدرها 250 ألف دينار فقط. يذكر إن عدد من شارك في عملية التعداد في العشرين من تشرين الثاني لعام 2024 يقدر بنحو 120 ألفاً أكثرهم خريجون عاطلون عن العمل، وهم يطالبون الحكومة بالتعيين في دوائر الإحصاء ودوائر الدولة الأخرى، ومنحهم قطع أراضٍ، أسوة بباقي الموظفين. وفي المقابل، فإن البصرة لم تكن هي الوحيدة التي شهدت مظالمه ممثلي الخريجين المشاركين في التعداد السكاني، بل امتد الأمر إلى محافظة أخرى هي نينوى، حيث طالبوا بتحويلهم إلى عقود دائمة بعد انتهاء عقودهم المؤقتة وهي المطالب ذاته في كل المحافظات.

تظاهرات امام مبنى محافظة ديالى تطالب بحسم ملف العقود



تظاهر العشرات من المواطنين أمام مبنى ديوان محافظة ديالى في بعقوبة، للمطالبة بالإسراع بإعلان أسماء الفائزين بعقود 7000 التي تأخر حسمها منذ أشهر، ودعا المحتجون إلى اعتماد الشفافية وإبعاد المحسوبية والوساطات في اختيار الأسماء، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 1/21/2025.

العمال يطالبون بسلم رواتب جديد وعادل لمختلف الشرائح



تظاهر العشرات من عمال وزارة الصناعة للمطالبة بسلم رواتب عادل وشاركت العديد من النقابات والاتحادات العمالية مع تنسيقيات وزارة الصناعة في ساحة التحرير اليوم الأربعاء المصادف 8/1/2025، ورفع المتظاهرون لافتات تطالب بإقرار سلم رواتب يحقق العدالة للعمال والموظفين ويبي احتياجاتهم.



قضايا و نضالات العمال

اعداد: جلال صباح

الديوانية تشهد تظاهرات حاشدة على تردي الخدمات وعدم توفر فرص العمل



شهدت محافظة الديوانية تظاهرات تطالب بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل واستمرت التظاهرات لعدة ايام في منتصف شهر كانون الثاني، إذ خرج عشرات الأشخاص في المحافظة في العديد من الاحياء بالإضافة الى مركز المدينة، مطالبين بتوفير الخدمات واهمها الماء والكهرباء واكساء الطرق، كما وقد توعد المتظاهرون الحكومة المحلية في المحافظة بالتصعيد فيما اذا استمر الهمال والفساد وعدم توفير الخدمات وفرص العمل للمواطنين. ويعيش أهالي محافظات وسط وجنوب العراق أوضاعاً مأساوية في ظل تردي الخدمات أهمها الكهرباء والبطالة وتدهور البنى التحتية. يذكر ان المتظاهرين قاموا بقطع الطريق الرابط بين الديوانية والنجف.

استمرار تظاهرات ذوي المهن الطبية امام وزارة الصحة



تجددت تظاهرات ذوي المهن الصحية والطبية دفعة 2023 غير المعيّنين من امام وزارة الصحة في بغداد للمطالبة بشمولهم بالتعيين أسوة بأقرانهم الخريجين. ومن اصل 57 ألف خريج من ذوي المهن الصحية والطبية في عام 2023 لم يتم تعيين سوى 29 ألف شخص تعيين مركزي، تبعثها وجبة ثانية بأكثر من 6 الاف خريج بدرجات الحذف والاستعداد، ليتبقى قرابة 22 ألف خريج لم يتم تعيينهم، وتعد سابقة في تاريخ ذوي المهن الصحية والطبية الذين يتم تعيينهم سنويا بشكل مركزي. ويذكر ان ذوي المهن الطبية يتظاهرون منذ أكثر من سنة من أجل تعيينهم، لكن وزارة الصحة والمالية لا تتلفظ لمطالبهم.

محافظة البصرة تشهد تظاهرات لعمال شركات النفط



منات الموظفين جدوا تظاهراتهم في بداية عام 2025، والتي بدأها على فترات متقطعة طوال الأشهر الماضية من العام 2024، امام مقرهم في منطقة البرجسية النفطية بالبصرة، طالبوا من خلالها بتحسين رواتبهم والحصول على مستحقاتهم. وفي تظاهرة ثالثة خلال اسبوع واحد، والرابعة بعد التظاهرات الخدمية لقضاء الصادق، نظم العشرات من موظفي هيئة مشاريع الجنوب المرتبطة بشركة المشاريع النفطية، وحملت التظاهرة مطالبات لإدارة الشركة بمراجعة نظام احتساب الأرباح السنوية لتحقيق المساواة مع زملائهم في الشركات النفطية الأخرى، فضلا عن المطالبة بصرف مستحقاتهم المتأخرة.

العمالون في تنظيم العقود المروية يتظاهرون من أجل تجديد العمل بنظام العقود

تظاهرة لأصحاب العقود المروية من جميع المحافظات، امام مبنى مديرية المرور العامة ببغداد، للمطالبة بإعادة تجديد اجازة العقود الصادرة من الجهات ذات العلاقة بعملهم بعد تحويلها للمحامين، وذلك يوم الاثنين الموافق 1/27/2025.

